بيان وفد سلطنة عُمـــان
أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن
البند (84) "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

نيويورك 17 أكتوبر 2024م

سعادة الرئيس،

أود بدايةً أن أعرب عن ضم صوت بلادي لبيانات كل من: بيان دولة قطر (باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وبيان الجمهورية الإسلامية الموريتانية (باسم المجموعة العربية) وبيان الجمهورية الإسلامية الإيرانية (باسم حركة عدم الانحياز).

سعادة الرئيس،

تُولي سلطنة عُمان أهمية كبيرة لموضوع سيادة القانون، باعتباره ركيزة أساسية لضمان العدالة والمساواة. فعلى الصعيد الوطني، ينص النظام الأساسي للدولة على أن سيادة القانون هو أساس الحكم، وأن القضاء مستقل تماماً، لا سلطان عليه سوى القانون. هذا الاستقلال يضمن العدالة للجميع، ويكفل حقوق الأفراد عبر محاكمات عادلة توفر للمتهمين كافة الضمانات لممارسة حقهم في الدفاع. كما يحظر القانون أي تدخل في شؤون القضاء أو ممارسة الضغوط على القضاة، مما يعزز الثقة بالنظام القضائي ويصون حقوق المواطنين.

إن بلادي، وفي إطار التزامها الثابت بسيادة القانون، تعمل باستمرار على تطوير منظومتها التشريعية بما يواكب التطورات المحلية والدولية. ومن هذا المنطلق، قامت سلطنة عُمان بتحديث العديد من القوانين الوطنية لضمان تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وذلك ضمن رؤية عُمان 2040م التي تهدف إلى بناء مجتمع عادل ومزدهر.
ومن بين الجهود التي تم اتخاذها في هذا المجال:

- تحديث النظام القضائي لتعزيز كفاءة المحاكم وسرعة البت في القضايا، بما يساهم في تحقيق العدالة الناجزة ويضمن وصول الحقوق لأصحابها في الوقت المناسب.
- تنفيذ خطط رقابية شاملة، بالتعاون مع الأجهزة المعنية والسلطة القضائية، لمراجعة أداء المؤسسات الحكومية والتأكد من امتثالها للقوانين. هذه الرقابة لا تهدف فقط إلى المحاسبة، بل أيضاً إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في جميع مجالات العمل الحكومي.
- تطوير التشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، لضمان حماية حقوق الفئات الأضعف في المجتمع، بما يتماشى مع المواثيق والمعاهدات الدولية، ويعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

سعادة الرئيس،

على الصعيد الدولي، تلتزم سلطنة عُمان بمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتسعى دائماً إلى تعزيز سيادة القانون على المستوى العالمي. إن سيادة القانون على الصعيد الدولي هي الأساس لضمان الأمن والاستقرار بين الدول، وهي الطريق لتحقيق العدالة في العلاقات الدولية.

وتؤكد على أهمية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وضرورة تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. ومن هذا المنطلق، تواصل سلطنة عُمان دعمها لكل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي وحل النزاعات بما يتوافق مع مبادئ القانون الدولي.

وفي هذا السياق، تعرب بلادي عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الجرائم التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، من قمع وتشريد واستيلاء على الأراضي، تمثل خرقاً واضحاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

كما تدين بلادي بشدة العدوان الإسرائيلي على لبنان واستهداف المدنيين العزل، وتدعو المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لوقف هذه الانتهاكات التي تقوض الأمن والاستقرار في المنطقة. إن استمرار هذه الجرائم يشكل تهديداً للنظام القانوني الدولي، ويضعف الثقة في المنظومة الأممية التي تهدف إلى حماية حقوق الشعوب وضمان سيادة القانون.

ومن هذا المنطلق، تدعو سلطنة عُمان المجتمع الدولي إلى تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية عن هذه الانتهاكات، والالتزام بقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف لعام 1949م، التي تنص على حماية المدنيين أثناء النزاعات. إن ضمان احترام القانون الدولي يتطلب تعزيز الجهود الدولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

سعادة الرئيس،

إن سلطنة عُمان تؤمن بأن سيادة القانون هي المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن والاستقرار في المجتمعات. ولهذا، فإن بلادي ملتزمة تماماً بتعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، وستواصل دعمها لكافة الجهود التي تهدف إلى تعزيز العدالة والمساواة بين الشعوب، وإرساء أسس السلام والتعاون بين الدول.

ختاماً، نؤكد على أن التزام سلطنة عُمان بسيادة القانون يظل ثابتاً وراسخاً، سواء على المستوى الوطني لضمان حقوق مواطنيها، أو على المستوى الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين. إن تعزيز سيادة القانون هو السبيل لبناء مستقبل مستدام يتسم بالعدل والاستقرار للجميع.

وشكراً لكم سعادة الرئيس،